الإسلاميون والمستقبل

رؤية في تخطي الحواجز

الباب الثالث

الإسلاميون والتحولات السياسية المنتظرة

◆ ◆ ◆

obeikan.com

obeikan.com

الفصل الأول

الإسلاميون وصناعة الوعي السياسي

لا يختلف اثنان أن من أهم أسباب المحنة التي يعيشها المسلمون في العصر الحديث، ودخولهم تيه التخلف وعدم التمكن من الخلاص، هو فقدان جماهير الأمة وقادة الرأي فيها وصناع السياسة والقادة، للوعي الكامل برسالة الأمة، وما تحتاجه من تضحيات للتحرر والنهوض، وعدم الاستعداد لتقديم التضحيات في سبيل ذلك، وعدم المعرفة الدقيقة للعدو من الصديق.

وفقدان الوعي بهذه الصورة العامة معناه تفشي وشيوع حالة الغفلة والوهن الذي فسره الحديث الشريف بأنه: «حب الدنيا وكراهية الموت».

والغفلة أبشع حالة يمكن أن تسيطر على أمة فتجعلها بلا وزن، وتجعلها تتخبط ولا تصل إلى أية غاية، فتتعطل مقاومتها لعدوها، بل تعتبره صديقها، وتحت شعار الصداقة يفعل العدو بالأمة كل شيء من شأنه الإضرار بها وتحجيمها، ولكن – للأسف – لا ترى الأمة في ذلك إلا نوعًا من الصداقة.

والوعي هو إدراك الإنسان والمجتمع لحاله على ما هي عليه بلا تهويل أو تهوين، ومعرفته التامة والدقيقة بنقاط قوته ونقاط ضعفه، واعترافه بأمراضه وعيوبه.

وأعلى درجات الوعي هي الوعي السياسي الذي هو النظرة إلى العالم من زاوية خاصة.

فالنظرة إلى العالم من غير زاوية خاصة تعتبر سطحية وليس وعيًا سياسيًا، والنظرة إلى المجال المحلي وحده تفاهة وليست وعيًا سياسيًا.

ولا يتم وجود الوعي السياسي إلا إذا توفر فيه عنصران، أحدهما: أن تكون النظرة إلى العالم كله. والثاني: أن تنطلق هذه النظرة من زاوية خاصة محددة، أيًا كانت هذه الزاوية، سواء كانت مبدأ معينًا أو فكرة معينة، إلا إن الزاوية الخاصة إن كانت مبدأ، تجعل الوعي السياسي ثابتًا.

والوعي السياسي يحتم - طبيعيًا- خوض النضال في سبيل تكوين مفهوم معين عن الحياة لدى الإنسان من حيث هو إنسان، وتكوين هذا المفهوم هو المسؤولية الأولى التي ألقيت على كاهل الواعي سياسيًا، والتي لا تنال الراحة إلا ببذل المشقة لأدائها.

والوعي السياسي لا يعني الإحاطة بما في العالم، ولا الإحاطة بالمبدأ، أو بما يجب أن يتخذ زاوية خاصة للنظرة إلى العالم، وإنما يعني فقط أن تكون النظرة إلى العالم مهما كانت معارفه عنه قليلة أو كثيرة، وأن تكون هذه النظرة من زاوية خاصة مهما كانت معرفته بهذه الزاوية قليلة أو كثيرة، فمجرد وجود النظرة إلى العالم من زاوية خاصة تدل على وجود الوعي السياسي، وإن كان يتفاوت هذا الوعي قوة وضعفًا بتفاوت المعارف للعالم وللزاوية؛ لأن المقصود من النظرة إلى العالم يتركز في النظرة إلى الإنسان الذي يعيش في العالم، والمقصود من النظرة من زاوية خاصة يتركز في مفهومه عن الحياة الذي اتخذه زاوية خاصة، وعلى هذا فالوعي السياسي ليس خاصًا بالسياسيين والمفكرين، وإنما هو عام وممكن إيجاده في العوام والأميين، كما يمكن إيجاده في العلماء والمتعلمين، بل يجب إيجاده ولو إجمالاً، في الأمة بجملتها؛ لأنه بدون هذا الوعي السياسي عند الأمة -بل عند أي فرد- لا يمكن إدراك قيمة الأفكار التي لديه في حياة الأمة.

والوعي السياسي هو الحاجة الملحة التي لا غنى عن سدها وتأمينها لدى الأمة

الإسلامية. وبدون هذا الوعي السياسي لا يمكن إدراك قيمة الإسلام في حياة الأفراد والمجتمع، ولا يمكن ضمان سير الأمة مع حملة الدعوة الذين يكافحون الكفر ويكافحون الاستعمار سيرًا دائما في جميع الظروف، في الانتصار و الهزيمة سواء، وبدون الوعي السياسي تتعطل فضائل الإسلام.

وبدون الوعي السياسي تزداد حالة الأمة سوءًا، وتقطع أسباب الرقي عنها، وتهدر كل الجهود التي تبذل في إنهاضها.

وبدون الوعي السياسي عند المسلمين - بوصفهم مسلمين- يسرع الانقراض إلى الإسلام، ويزداد خطر الإبادة للمسلمين، وتنعدم الطرق والوسائل التي تمكِّن من استئناف الحياة الإسلامية، وحمل الدعوة الإسلامية.

ولهذا يجب أن تتأصل في نفوس الأمة كمجموعة واحدة، ثلاث خصال، إحداها: الاهتمام بمصالح الأمة اهتمامًا تامًا بشكل آلي بديهي، فيقول المسلم في دعائه: «اللهم ارحم الأمة الإسلامية» كما يقول: «اللهم ارحمني»، ويسأل هل انتصر الجيش؟ قبل أن يسأل عن ابنه في الجيش.

وثانيها: وحدة الرأي والانتظام تجاه ما يجب القضاء عليه، وتجاه ما يجب تأييده من أفكار وأعمال وأشخاص، أي تجاه ما يجب هدمه.

وثالثها: جعل الطاعة سجية من السجايا، والتمرد رذيلة مستقبحة ومستنكرة، ولا يسمى الخضوع للعدو طاعة، ولا الوقوف في وجه الطغيان تمردًا، وإنما الطاعة تنفيذ أمر من له الصلاحية بخضوع ورغبة ورضا واطمئنان، والتمرد عكسه.

ولكي يتم إيجاد درجة عالية من الوعي لدى جماهير الأمة، فلابد من مخاطبة الناس عبر مختلف الوسائل، وخاصة وسائل الإعلام والتعليم والثقافة، وهذا معناه الوصول للرأي العام أينما كان، ومخاطبته وقيادته وبث الأشواق الجهادية

والحضارية فيه بمضامين إسلامية.

فالرأي العام هو «موقف جماعة من الناس تجاه قضية معينة، سلبًا أو إيجابًا، كانتخاب رئيس دولة، أو مجلس استشاري، أو تجاه مشكلة ما؛ كالفقر أو الاستبداد، أو حادثة ما كالكوارث الطبيعية، أو البشرية كالحروب وغيرها».

والمتفحص لتاريخ الشعوب، يجد أن للرأي العام تأثيرًا كبيرًا في مدى استقلالها وحريتها، حيث إن أغلب شعوب العالم مرت بظروف قاسية، وامتحانات واختبارات كثيرة، فبعضها اجتاز هذه الاختبارات، وتخطى الصعوبات بنجاح باهر، والبعض الآخر كانت نسبة نجاحه أقل، وبعضها فشل فشلاً ذريعًا.

وإذا راجعنا الأمور وتحرينا الأسباب، فسوف نجد للرأي العام تأثيرًا بالغًا في مثل هذه النتائج، بل هو الذي يحدد هذا التأثير أحيانًا كثيرة.

إذًا، للرأي العام دور كبير من خلال استثماره وتوجيهه يمكن اكتساح الكثير من الصعوبات في سبيل نيل الحرية والأمان والاستقرار للشعوب.

وللوقوف على بعض التجارب التاريخية يتبين لنا أثر توحيد الرأي العام؛ ففي الجزائر أرغم الرأي العام الفرنسيين على الانسحاب من الأراضي الجزائرية وبخسائر فادحة أيضًا، وكذلك فعل غاندي بإمبراطورية بريطانيا العظمى، عندما استطاع توحيد الرأي العام الهندي.

ومن النماذج السلبية التي تعبر عن كبت الرأي العام؛ الدول الرأسمالية، حيث يسيطر أصحاب رؤوس المال على صنع القرار، فيصبح الرأي العام مجرد غطاء يستغله أصحاب الأموال لمصلحتهم عن طريق الخداع أو شراء الذمم، وليس هناك تمثيل حقيقي لهم في إرادة الشعب، والمراقب لمهزلة الانتخابات في معظم البلدان الرأسمالية، يجد – بوضوح- أن جميع الذين يفوزون في هذه الانتخابات هم من

أصحاب المال، أو المرتبطين بهم، وهذا أوضح دليل على زيف هذه الانتخابات. كما لا تختلف الدول الاشتراكية عن الرأسمالية في خداع الرأي العام وتضليله، وإن اختلفت الخطابات والأساليب.

يعد الوعي بالمستقبل واستشراف آفاقه وفهم تحدياته وفرصه، من المقومات الرئيسة في صناعة النجاح، سواء على الصعيد الشخصي أو على الصعيد الاجتماعي، أو على الصعيد الحضاري؛ فلا يمكن أن يستمر النجاح لأحد إذا لم يكن يمتلك رؤية واضحة لمعالم المستقبل، فالنجاح الدائم إنما يرتكز على الوعي بالمستقبل. أما وعي الحاضر فهو وإن كان مهمًا وضروريًا إلا إنه لا يكفي وحده لصناعة النجاح الدائم، بَيْدَ أنه قد يكفي لنجاح مؤقت، ولكنه نجاح يعقبه الفشل الذريع في غالب الأحيان، إن لم يكن مصحوبًا بفهم الحاضر ووعي المستقبل.

ولكي نُكَوِّن رؤية عن المستقبل علينا أن ندرس الماضي، ونستفيد من دروسه، كما ينبغي فهم الحاضر ومكوناته؛ كما أنه من المهم ربط المستقبل بما يحدث في الحاضر، واستيعاب دروس الماضي بما فيها من نقاط قوة أو ضعف، فغالبًا - إن لم يكن دائمًا- ما يكون تطور المجتمعات الإنسانية ناتجًا من عملية تراكمية. أما مجرد التغني بأمجاد الماضي كهروب من مواجهة الحاضر والاستعداد للمستقبل، فهو لا يعدو أن يكون خداعًا للنفس، كما أنه يشكل أكبر خطورة على مستقبلنا وحاضرنا؛ إذ إن ذلك يعني أننا نعيش في الحاضر على إيقاع الماضي وبطولاته، فيما لا نبذل أي جهد من أجل صناعة الحاضر والمستقبل.

والهدف من دراسة الماضي أن نستفيد من دروسه وعبره، فالتاريخ يعيد نفسه في غالب الأحيان، كما أن من الضروري فهم الحاضر بكل جوانبه وأبعاده ومكوناته؛ لكي نفهم كيف نتعامل معه ونستثمر نقاط القوة المتوافرة فيه.

وإذا استطعنا استيعاب دروس الماضي واستثمارها من أجل العمل في الحاضر، وفهم الحاضر بكل جوانبه، فإن هذا سيكون خير معين لنا لنفهم آفاق المستقبل وأبعاده ومعالمه.

كما أن عالم اليوم يموج بالكثير من التطورات والتغيرات والمستجدات على مختلف الأصعدة والمستويات؛ ولكي نفهم المستقبل لابد من متابعة جميع المستجدات والتغيرات المتلاحقة، والسعي لفهم ما يجري، وتشكيل رؤية تجاه ما يحدث وما سيحدث، وقراءة المتغيرات بروح علمية ومنهجية ومنطقية.

ومما يؤسف له حقًا أن يعيش البعض منا الحاضر - وفي الألفية الثالثة- ولكن بعقلية قديمة، بل وموغلة في القدم، وكأنه غير معني بما يحدث في الحاضر من تغيرات سريعة لم تشهد لها البشرية مثيلاً على طول تاريخها الطويل.

إن تكوين الوعي بالمستقبل يستلزم بالضرورة أن نفتح أعيننا وقلوبنا على كل ما يجري من حولنا من تغيرات، سواء في عالم السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع أو التعليم والتربية أو الإعلام ووسائل الاتصال الأخرى، أو التكنولوجيا والتقنية المتقدمة... وغير ذلك كثير.

ومن المفيد للغاية أن نحلل كل التغيرات، ونتابعها بدقة وموضوعية، ونرصد التحولات التي تحدث في مختلف المجتمعات الإنسانية، إذا ما أردنا أن نفهم معالم المستقبل وآفاقه.

كما لابد من الاطلاع على قضايا المستقبل، وهي تشمل عناوين كثيرة، ومواضيع متعددة، سواء ما يتعلق بالأفراد أو المجتمعات أو الدول. وفي الغرب توجد العديد من المراكز التي تُعنى بشؤون المستقبل وقضاياه، كما توجد الكثير من الدراسات التي تتناول قضايا المستقبل، كما تصدر العديد من المجلات المتخصصة التي ترصد

قضايا المستقبل ومعالمه. ومن المؤسف حقًا أنه لا يوجد - إلا نادرًا- في العالم العربي أي اهتمام يذكر بقضايا وشؤون المستقبل، مما ساهم في غياب رسم استراتيجية واضحة لشؤون المستقبل، وما يرتبط به من قضايا وأبعاد سواء ما يتعلق بالدول أو المجتمعات أو الأفراد.

ومن المهم لكل من يريد تكوين رؤية للمستقبل الاطلاع على الدراسات والكتب والأبحاث التي تتناول شؤون المستقبل؛ كي يتمكن من تكوين وعي دقيق به.

ومن يعي المستقبل ويعمل من أجله هو القادر - حاضرًا ومستقبلاً- على الإمساك بزمام الأمور في مختلف الجوانب؛ أما من لا يفكر إلا في اللحظة الراهنة، فإنه لن يستطيع تجاوز تلك اللحظة، أو التعامل مع غيرها. ولذلك نجد في واقعنا الاجتماعي الكثير من الناس ممن يتحسرون على ضياع الفرص التي أتيحت لهم ولم يستثمروها، كما نجد الكثير من الكهول والشيوخ ممن يتحسرون على ضياع مرحلة الشباب من دون أن يستثمروها في تأهيل أنفسهم علميًا وعمليًا.. ولكن هذا الندم والتحسر يأتي بعد فوات الأوان!.

لقد بدأت المواجهة بين الإسلام وبين الآخر، منذ لحظة الوحي الأولى، بسبب القوة العقيدية التي يحملها، وتهديد الأوضاع القائمة بما فيها من مصالح دول ومؤسسات دينية ومدنية، تمتلك قوة السلاح والاقتصاد. ولكن النصر للإسلام كان لازمًا ومضطردًا، لا بفعل القوة المادية التي امتلكها المسلمون، ولكن بفعل قوة العقيدة، التي تستطيع اختراق أنماط التفكير وأنماط السلوك البشري من داخلها. إن قوة الإسلام تتغلغل وتشادُّ العقلَ، قبل أن تجابه السيفَ وتشادَّ العلاقاتِ الماديةَ السياسيةَ والاقتصادية.

ولكن أخذ المسلمون يشعرون بوطأة المواجهة وقسوتها في القرن العشرين، بعد انهيار وحدتهم السياسية، مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتحلل بعض المرجعيات الدينية، بعد السيطرة عليها وتدجينها من قبل المؤسسات التي حكمت بلاد المسلمين، ولأول مرة، دون الانبثاق أو الاستناد الفعلي إلى الإسلام كنظام سياسي.

وترافقت حالة التفكك هذه مع صدمة الانبهار بالتقدم الغربي، وصدمات الانتصارات المتوالية التي حققها الآخر عينا، والتي لمسناها على جلودنا وعقولنا متمثلة في الانسحاق الحضاري أمام منظومات الأفكار والأيديولوجيات المختلفة التي غلبت على فكرنا، وفي العجز التكنولوجي، وفي قدرة الآخر على التلاعب بالمصائر السياسية لبلادنا، وكان لنشوء الكيان الصهيوني كدولة أثر بالغ في إدراك مدى الهزيمة، وفي حالة العجز والتفتت، بقدر ما كان للصراع مع الصهاينة من أثر باتجاه وعي الذات والسعي الحثيث لامتلاك أسباب القوة لمواجهة خطر الصهيونية، وانبعاث الإسلام الحضاري الفاعل بفعل الصحوة الإسلامية، وبروز القوى الإسلامية على ساحة الفعل السياسي في العالمين العربي والإسلامي.

أخذت الأجهزة الغربية تحاول الإطاحة بالحالة الإسلامية وتشويهها ووأدها في المهد، لإدراكها مدى الخطر الذي يهدد مصالحها إن استطاعت الحالة الإسلامية أن تحقق أي انتصار مهما بدا قليلاً ومعزولاً. فالقوة الغربية في تاريخها الحديث، انطلقت من حرية رأس المال وتغوّلِ السوق وتحويل الإنسان إلى وحدة بضاعة خاضعة لمقاييس السوق.

إن ما يحكم العالم الآن هو رأس المال الذي يذهب في تقديس الأنماط الاستهلاكية في المعاش والفكر إلى أكثر حدوده تطرفًا. ولا يستقيم للقوى الموجهة لحركة رأس المال أن تهيمن وتسيطر على العالم إلا إذا خضع العقل الجماعي للبشرية لأوهام الرفاهية والقوة الفردية، أي بتفكيك وحدة الوجود البشري وتحطيم

الانتماءات إلى المجموع، أيا مجموع.

والإسلام دين جوهره التوحيد، وتغليب العام على الخاص، وبهذا المعنى فإنه يحرر الإرادة، ولا يتواءم مع الخضوع للمقاييس المادية والدنيوية، بل ينظمها ويحرر الإنسان من سطوتها.. هذا هو جوهر التناقض بين الإسلام الحركي الرسالي، وبين الواقع القائم حضاريًا وسياسيًا.

ومن هنا تحاول الحركات الإسلامية المعاصرة أن تمتلك الوعي بالعالم، على المستويات العلمية والفكرية والسياسية والاقتصادية، بعد أن كان هذا الوعي محدودًا بأسباب الجهل والتخلف وحداثة عهد هذه الحركات بالعمل السياسي، وتحاول أن تمتلك الوعي بالذات عن طريق إعادة النظر في الفكر الإسلامي نفسه، بعد أن كانت أسيرة لمقولات فكرية وفقهية ليست من صلب العقيدة ولا من الثوابت ولا تمتلك قدسية ما، ولكنها بفعل التقادم التاريخي وسطوة الموروث ضغطت على العقول وتحولت إلى عبء ترزح تحته الحركة الإسلامية، فتكف عن الحركة وتتجمد في مكانها، وتتحول إلى عبء على المجتمعات الإسلامية، بعد أن نهضت لتحمل أعباء هذه المجتمعات.

إن القيادة هي التي تصنع الوعي في الأمة، ولكن ما العمل إذا كانت القيادة نفسها غير واعية كما هو حادث الآن في أمتنا؟. هذه إشكالية كبيرة... ولكن ربما كان حلها موجودًا في تاريخنا الإسلامي، ففي فترات كثيرة من تاريخنا الإسلامي كانت القيادة فاقدة الوعي، لكن في هذه الفترات كان الوعي يأتي من أسفل وليس من أعلى، يأتي من الأمة وليس من القيادة.

كان العلماء يقودون الأمة فكريًا وثقافيًا ويقودون الحسبة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقضاء، وهذه الأمور هي عصب الحياة، وفي الوقت نفسه

يطلبون من القيادة الجهاد، وما نموذج العز بن عبد السلام مع المماليك بغائب، ولم يكتف العلماء بذلك بل كانوا يحثون الناس على الجهاد ويجاهدون بأنفسهم، وما نموذج ابن تيمية في الجهاد ضد التتار بغائب.

أثرياء الأمة كان لهم دور أيضًا، سواء في قيادة الحركة الثقافية والعلمية أو مساعدتها، مثل نموذج تلك المرأة المسلمة التي أنفقت على أحد طلبة العلم، وتحملت مصروفات سفره من أجل ترجمة مخطوط علمي جنت الأمة ثمرته في مرحلة تقدمها.

قاد أهل الوجاهة في المجتمعات الإسلامية حركة إنشاء (البيرامستانات) أي المستشفيات، وكذلك قادوها في إنشاء المدارس. فالأمة وليست الحكومات كانت هي التي تدير الأمور الصحية والعلمية.

وعليه، فإننا نقول: إن العلماء هم قادة حركة الوعي في الأمة من أجل تحقيق طموحها في مكانة محترمة في العالم، ولكن حركة الوعي لن تؤتي أكلها إلا إذا استجابت لها الأمة، وتحركت تحركها الكبير الواعي بكل فئاتها، أي إلا إذا تحرك الرأي العام وانضم إلى حركة الوعي، وساعتها ستتعرض القيادة الغافلة إلى ضغوط هائلة تجبرها على التفاعل والحركة، حتى لا يفوتها القطار.

وأخيرًا فإن الحركة الإسلامية مطالبة بقيادة حركة الوعي السياسي في الأمة، وتحويله مما به من غبش وتشوهات وقصور إلى وعي صحيح خال من نقاط الضعف والوهن، لكن المشكلة هي أن الحركة لن تستطيع فعل ذلك إلا إذا صححت حركة الوعي السياسي داخل تكويناتها هي أولاً، لأنه ببساطة: فاقد الشيء لا يعطيه.

◆◆◆

الفصل الثاني

مستقبل التغيير على الأرضية غير الإسلامية

أدت تصريحات فاروق حسني وزير الثقافة المصري ضد الحجاب والمشايخ في بداية شهر نوفمبر عام ٢٠٠٦م، والمعركة التي دارت في أعقابها، حيث حدثت حالة من الاستقطاب في مصر والعالم العربي بين مشروعين: المشروع الإسلامي والهوية الإسلامية، ثم المشروع العلماني أو التغريبي، أدت هذه التصريحات إلى إعادة فرز داخل مجتمعاتنا لنعرف إلى أي حد وصل زرع الفكر العلماني الغربي في مجمعاتنا العربية والإسلامية.

والحمد لله أن النتيجة كانت أكثر من إيجابية، حيث تأكد للجميع أن الشارع الإسلامي لا يزال بخير، وأن العلمانية ما زالت غريبة في بلادنا.

الذي نريد أن نبرزه هنا هو أن حركة «كفاية»، التي نمت على المستوي السياسي في أعوامها الأولى انحازت إلى جانب وزير الثقافة ضد عموم الشارع المصري، وأصدرت بيانًا شديد السذاجة، دافع عن الوزير وهاجم الأفكار الإسلامية وارتدى ثوب التنوير على الأرضية اليسارية الرافضة للمشروع الإسلامي.

وقد كان هذا التصرف غريبًا وشاذًا، فكيف لحركة تسعى لاكتساب الشعبية وغرس بذورها داخل المجتمع المصري، كيف لها وهي تريد ذلك أن ترتكب هذه الخطيئة وتهاجم الرمز الإسلامي، وتنحاز إلى الحملة العلمانية الشاذة التي مثلتها تصريحات الوزير؟.

لقد أكد موقف «كفاية» أن هذه الحركة تحمل في طياتها عوامل انهيارها، لأنه

تأكد أنها تخاصم الثقافة الإسلامية، وتنحاز للمقولات التقليدية لتيارات اليسار، وفلول الشيوعية، هذه الثقافة يعتنقها القادة المؤثرون داخل الحركة.

حركة «كفاية» أرادت أن تقود حركة التغيير في مصر من أرضية غير إسلامية رافضة الثقافة الإسلامية والرمز الإسلامي، فأخطأت بذلك الخطأ الذي لا يغتفر والذي سيجعلها حركة هامشية لا وجود لها بالشارع ولا جماهيرية لها، وغاية ما يمكنها تحقيقه هو أن تكون حركة للنخبة والصالونات والمظاهرات التي يشارك فيها قلة من مثقفي اليسار .

الانشقاق الذي حدث في «كفاية» نتيجة البيان الكارثة، والتأييد للوزير في موقفه المسيء، وعدم قناعة قطاعات عريضة من الشارع المصري بالحركة، وعدم تعويلهم عليها لقيادة حركة التغيير في مصر، كل ذلك يطرح قضية شديدة الأهمية وهي: ما هو مستقبل التغيير على الأرضية غير الإسلامية؟.

ولعل هذه مناسبة لطرح قضية على جانب كبير من الأهمية، وهي إلى أي حد كان إسهام الحركات الإسلامية في قضايا التحرر والنضال الوطني؟ والى أي حد أيضًا كان إسهام هذه الحركات في بلورة فكر وثقافة الشعوب العربية؟ ثم لماذا فشلت هذه الحركات في قيادة العالم العربي الحديث؟

ظهر التيار الإسلامي، إذا صح هذا التعبير، في الجزيرة العربية على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، الذي صاغ مشروعًا إحيائيا تلقاه أهل الجزيرة بالقبول، ومن يومها وأفكار هذا الشيخ تمثل الأساس الثقافي لأهل الجزيرة العربية.

ولأن الله تعالى حفظ بيته الحرام من أن يقع في قبضة أي سلطة احتلال، فلم تظهر حركات مقاومة وتحرر وطني في الجزيرة العربية، ولو حدث وتعرضت الأماكن المقدسة للاحتلال لكانت أفكار محمد بن عبد الوهاب هي الأساس

لتكوين حركة مقاومة وتحرر وطني من المعين الإسلامي.

وأوجه الشبه كثيرة بين بلادنا العربية في هذا الشأن، فالحركة السنوسية في ليبيا، وما قام به عمر المختار، كانت تأييدًا لهذا الكلام. فلب الدعوة السنوسية ومقاومة عمر المختار للاستعمار الإيطالي انطلقا من الأرضية الإسلامية، تأكيدًا على أن الشعب الليبي لم يتشرب ثقافة التحرر الوطني والجهاد إلا من الأساس الإسلامي.

وتاريخ الحركة المهدية في السودان هو الآخر تأكيد على أن شعوبنا لا تتحرك إلا بالإسلام، ومع تحفظنا على الجوانب السلبية للحركة المهدية خاصة في الجانب العقائدي، إلا إنه في الجانب السياسي وفي جانب النضال الوطني قدمت الحركة تراثًا محترمًا وممتازًا، وأذاقت جيش الاحتلال البريطاني الأمرين، وألحقت به هزائم قاسية في مرات متعددة.

فالحركة انطلقت من الأساس الإسلامي، ثم بنت عليه ثقافة مقاومة وتحرر مازالت موجودة حتى الآن.

إلا إن الجزائر هنا هي المثال الأوضح في أن الشعب لم يتحرك لمقاومة الاستعمار الفرنسي إلا على الأرضية الإسلامية. والتف الجميع حول عبد الحميد بن باديس وجمعية العلماء، فبثت فيهم أفكار الجهاد والانتماء الإسلامي والتحرر الوطني، وجعلتهم يقدمون أرواحهم في سبيل دينهم.

وما فعله الشوكاني في اليمن والألوسي في العراق كان تأكيدًا لهذا الدور، وهو صياغة الشخصية والهوية القومية على أساس الإسلام، وجعل الثقافة الإسلامية هي الأساس في إقامة مشروع النهضة والتحرر.

والواقع أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، باعتبارها أم الحركة الإسلامية الحديثة في الجزائر، تمثل قبل الاستقلال، الركيزة الأساسية في مشروع الإحياء

والنهوض الحضاري الذي أدى إلى التحرير، وقد استطاعت أن تجعل من التاريخ ميدان معركة حضارية بينها وبين المشروع الاستعماري الاستيطاني الفرنسي، ونجحت في خوض هذه المعركة بكل جدارة وإلى أبعد الحدود.

وحينما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر لم يكن هناك من يقاومها إلا تلك المؤسسة الإسلامية الكبيرة والعريقة، وهي الأزهر، الذي قاد النضال الوطني ضد الاحتلال الأجنبي. ورأينا مشايخ أفاضل مثل الشيخ محمد كريم، والشيخ عمر مكرم. واستمر النضال الإسلامي طيلة عامين حتى تم إرغام الفرنسيين على مغادرة مصر.

ومعلوم أن علماء الأزهر هم الذين اختاروا محمد علي ليكون واليًا على مصر، قبل أن ينقلب عليهم ويبدأ في تهميش دور الأزهر وإقامة التعليم المدني العلماني موازيًا للتعليم الديني الأزهري، بهدف تهميشه وإزاحته.

وفي مصر أيضًا كان للثورة العرابية جذور إسلامية، وتوجهات أحمد عرابي زعيم الثورة هي توجهات إسلامية. والزعامة الوطنية التي مثلها مصطفى كامل كانت زعامة إسلامية وعلى الأرضية الإسلامية أيضًا. حتى سعد زغلول الذي أسس حزب الوفد الليبرالي العلماني، لا يمكن أن ننسى موقفه من قاسم أمين حينما أصدر كتابيه اللذين أثارا ضجة كبيرة، فقد انتقده سعد زغلول انتقادًا عنيفًا، ورأى فيما قاله عدم فهم للإسلام.

ودور «الإخوان المسلمون» في مواجهة الاحتلال البريطاني وفي تنفيذ العمليات العسكرية ضد الإنجليز وخاصة في مدن القناة، دور وطني لا يمكن لأحد إنكاره. وإذا كان البعض لا يرى في العصر الحديث حركة إسلامية سوى الإخوان المسلمين، فإن أغلب حركاتنا السياسية قبل الإخوان المسلمين كانت إسلامية،

وكانت تصدر عن المورد الإسلامي العريض، وبهذا نفهم حركات السنوسي، والمهدي، ومحمد بن عبد الوهاب، والجزائري، والخطابي.. وغيرهم الكثير كما أسلفنا، فكل الحركات السياسية العربية ظهرت من المورد الإسلامي في القرن التاسع عشر، ولم يكن هناك ثمة فارق بين الحركة الإسلامية والحركة الوطنية.

إن الذي ميز حركة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨م أنها ظهرت بعد أن قامت لدينا حركة وطنية علمانية تستهدف استقلال البلاد في إطار من التجزئة الإقليمية، في إطار من المرجعية الوضعية بعيدًا عن المرجعية الإسلامية، وفي إطار من رسم صورة المستقبل وفقًا للمجتمعات الغربية.

فقامت الحركة الإسلامية في أواخر العشرينات تطالب بالعودة إلى المرجعية الإسلامية، وإلى شمول الإسلام للجانب العقيدي والعبادي والنظم السياسية والاجتماعية، والعلاقات بين البشر والسلوك الفردي، وتعيد الرابطة بين هذه الأمور كلها كرد على قيام العلمانية.

وهذا هو ما سارت فيه كل الحركات الإسلامية التي تفتق عنها الإدراك الشعبي في بلادنا بعد الحرب العالمية الأولى.

وقد ظهرت بعد ذلك العديد من الحركات الإسلامية تؤكد كل منها على جانب آخر مما تحتاجه الشعوب الإسلامية حسب الخصائص التاريخية أو الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها كل شعب من شعوبنا.

فهناك من الحركات ما حمل السلاح في سبيل استقلال بلاده مثل أفغانستان، وهناك ما اقتصر على الدفاع عن الأصول حتى لا تجتث مثل ما حدث في تركيا إبان نظام أتاتورك، وهناك من الحركات ما أكد على الجوانب العقائدية مع تقديم مساعدات اجتماعية دون الوصول إلى العمل السياسي المباشر مثل الجمعية الشرعية

في مصر، وهناك من الحركات ما أكد على الأسلوب الانقلابي في العمل السياسي لأن إمكانيات العمل الديمقراطي كانت قد أوصدت وأغلقت تمامًا، ومنها ما يرى أن النشاط الديمقراطي أساس التحرك.

النقطة الأساسية هي أن الخلية الواحدة قد انقسمت إلى خلايا متعددة يعمل كل منها في الإطار الذي يسر له في أوضاعه السياسية والاجتماعية.

إن دور الحركة الإسلامية واضح في المجال السياسي والوطني، والكفاح ضد المستعمر، سواء في فلسطين، أو مصر، أو ليبيا، أو الجزائر، أو السودان، أو غيرهم من البلاد العربية.

لكن مشكلة الإسلاميين بشكل عام أنهم يعملون وغيرهم يجنون الثمار، فهم يقاومون ويقودون الشارع والنضال الوطني ثم يأتي العلمانيون، الذين يتمتعون برضا الاحتلال ودعمه، ليقطفوا الثمار ويحصلوا على السلطة.

وسواء كان إسهام التيارات والرموز العلمانية صغيرًا أو كبيرًا في حركة التحرر الوطنين إلا إن مشاركتهم في هذا النضال كانت سببًا في أنهم أصبحوا قادة البلاد السياسيين، وتأسست لهم شرعية سياسية بناءًا على ذلك.

لكن لكي تكتمل المعادلة ولكي تصبح معادلة صحيحة، كان على هؤلاء الرموز وعلى هذه الأنظمة السياسية العلمانية أن تحافظ على عهد النضال الوطني ضد الهيمنة الصليبية الغربية .. فهل تحقق ذلك؟

للأسف الشديد لم يتحقق ذلك على الإطلاق، فباستثناءات شبه نادرة، كانت الأنظمة السياسية العربية منهزمة وراضخة ومطيعة للإملاءات الغربية، فأيام الازدهار الشيوعي كان العالم العربي قسمين: القسم الأول يدور في الفلك الشيوعي السوفيتي، والقسم الثاني يدور في الفلك الأمريكي الغربي الرأسمالي.

وبعد أن سقطت الشيوعية ودولتها أصبح العالم العربي بأكمله في بيت الطاعة الأمريكي، لا يرد أي أمر تطلبه واشنطن، لدرجة أن حاكمًا عربيًا يتطوع من تلقاء نفسه بإبلاغ الولايات المتحدة عن برنامجه النووي ويطلب الخبراء الأمريكيين كي يأتوا للتفتيش وتفكيك المنشآت النووية، فهو لا يهمه الأمن القومي العربي ولا يهمه الاستقلال الوطني، وإنما يهمه استمرار نظامه السياسي والبقاء في كرسي السلطة لفترة أطول من الأربعين عامًا التي لم تشبع نهمه في الحكم.

أما سيطرة الغرب على مفاصل القرار السياسي العربي في كل الدول العربية فهي شديدة الوضوح، فالوزراء لابد أن يتمتعوا بالرضاء الأمريكي الغربي قبل تعيينهم، والقرارات والسياسات لابد من استشارة الجانب الأمريكي فيها قبل إقرارها، وخطط التنمية والسياسات التنموية بصفة خاصة لابد أن تنال الرضاء الأمريكي الغربي وأن تلغى أو تجرى عليها التعديلات اللازمة قبل إقرارها، أما مناهج التعليم فيضعها الخبراء الأمريكيون أنفسهم، وحينما نصل إلى الجيوش والأسلحة فالغربيون هم الذين يحددون طبيعة ومهام هذه الجيوش وكذلك عقيدتها العسكرية وأعدادها ونوع الأسلحة التي تستخدمها.

والنظم العربية الحالية جميعها، فقدت هذا العنصر المهم من عناصر وجودها، ولو لم تكن قد فقدت غيره لوجب سحب الثقة منها وتأسيس نظم أخرى ترعى استقلال الأمة في وجه الهيمنة الصليبية الغربية.

وهذه النظم جميعها فقدت العنصر الثاني وهو رسوبها في تأسيس نظم حكم شورية تحترم إرادة أبناء الأمة وتقوم على رضاهم ومباركتهم وتأييدهم، وأسست لنظم حكم استبدادية شمولية تدير ظهرها للأمة وتياراتها الفكرية والسياسية.

ثم فقدت هذه الأنظمة العنصر الثالث من عناصر وظيفتها وهو فشلها في تحرير

الأرض العربية والمقدسات الإسلامية في فلسطين، بل أصبحت تتسابق في مبادرات الاستسلام والتطبيع والحلول الانفرادية مع العدو الصهيوني.

الملاحظ أن الحركة الإسلامية تفعل كل شيء، فهي تقدم الثقافة، وتصيغ الهوية والوجدان، وتعبئ الشارع، ولكنها تعجز في النهاية عن قطف الثمرة. فعل مشايخ الأزهر كل شيء قبل أن يسرق منهم محمد علي جهادهم.

وفي معظم بلادنا العربية تكرر هذا الأمر كثيرًا في الجزائر وليبيا والسودان.. إلخ. فيا ترى ما هي أسباب ذلك؟.

ربما لأن الحركات الإسلامية مقصرة في التعمق في الفهم السياسي والاستراتيجي الذي به تستطيع إدارة أمورها مع العالم الخارجي، وإقناعه والتفاهم معه على نمط معين من العلاقات. وربما يكون الأمر في عدم التخطيط الجيد والتحسب لكل كبيرة وصغيرة. وربما كان الأمر عدم فهم تفصيلي ودقيق للتيارات التحتية في مجتمعاتنا العربية، وعدم التعبير بشكل كاف عن مطالب وتطلعات واحتياجات رجل الشارع البسيط.

صحيح أن تأثير المؤامرة واضح في هذا الاتجاه، والمؤامرة هنا هي الفعل والتحرك الغربي، الذي ناهض وقاوم وحارب الفكرة الإسلامية والمشروع الإسلامي، وأيد ودعم وعاون الفكرة القومية القطرية والقائمين عليها، لكن أي حركة ناهضة ورشيدة يجب ألا تستسلم لمنطق المؤامرة، وإنما يجب أن تكون استجابتها للمثير وللتحدي على مستواها ومستوى مشروعها الكبير وفكرتها الإسلامية السامية.

لا يمكننا أن ننكر أن الحركات القومية التي نمت في الدول العربية في أواخر الدولة العثمانية، والتي اختارت القطرية الضيقة في مقابل الوحدة الإسلامية المتمثلة

في دولة الخلافة، هذه الحركات استطاعت سرقة الحركات الإسلامية، رغم أنها لا تملك عشر معشار ما تملكه الحركة الإسلامية.

فهل تتعلم الحركات الإسلامية من أخطاء الماضي؟ وهل تطور خطابها الاستراتيجي والسياسي والاجتماعي والثقافي والفكري؟ وهل تنفتح بحساب ووعي على العالم ولا تنغلق على نفسها؟ هل تفعل ذلك حتى لا يسرقها اللصوص مرة أخرى؟

◆◆◆

obeikan.com

الفصل الثالث

نحو شرعية سياسية جديدة

عانت المجتمعات البشرية معاناة شديدة طوال تاريخها من الاستبداد والحكم المطلق والديكتاتورية، سواء حدث ذلك من الملوك والسلاطين الذين يمثلون السلطة السياسية أو من رجال الدين الذين حكموا وتحكموا في أوروبا في العصور الوسطى، وأذاقوا الناس الويلات والإذلال.

ولذلك، وبعد أن اكتوى الأوروبيون بنار الحكم الكنسي الديكتاتوري، اهتم فلاسفتهم ومفكروهم بتطوير الأفكار والنظم لهزيمة الفكر الكنسي. فظهرت نظرية «العقد الاجتماعي» التي طورها مفكرون كثيرون، لكن كانت صياغتها الأساسية على يد الفرنسي «جان جاك روسو»، الذي قال: إن هذا العقد الاجتماعي الذي تتحدث عنه نظريته عبارة عن اتفاق مجموعة من «الأفراد» فيما بينهم لتكوين «مجتمع»، بناء على قاعدة الفائدة المتبادلة وتجنب الأضرار، مقابل تسليم الفرد لإرادة الجماعة، ممثلة بالسلطة.

وهكذا فإن العقد أداة إرادية يتنازل بها الأفراد عن حريتهم الطبيعية إلى السلطة صاحبة السيادة، وهي سلطة مطلقة لا يمكن الخروج عليها، من أجل تنظيم الحياة وتحقيق مصالح الناس والأمة بشكل أفضل وأكفأ، أما الحكومة فهي أمر ثانوي عرضي، فالملك أو الرئيس والموظفون أو الممثلون المنتخبون ممثلون عن الشعب الذي يملك السلطة والسيادة.

وعليه، فإن أشكال الحكم في نظرية العقد الاجتماعي ليست أكثر من أشكال

تنظيمية للسلطة التنفيذية ومهما اختلفت أشكال الحكم، تبقى السلطة السيادية على الدوام من حق الشعب، الذي يعهد بها إلى رئيس أو ملك وحكومة.

وهكذا لعبت نظرية «العقد الاجتماعي» دورًا مهمًا و حاسمًا في التقليل من أهمية الكنيسة، وبالتالي من نظرتها القائمة على نظرية الحق الإلهي التي تعد تطورًا لمقولة القديس بولس: «كل قوة تأتي من الله».

السيادة، إذًا، حسب هذه النظرية إنما هي ملك للشعب الذي يفوض شخصًا أو أكثر ممن ينتخبهم لممارسة السيادة بما يحقق المصلحة العامة، وللأمة أو الشعب سحب هذا التفويض متى أهمل أو أخطأ من تم تفويضه في تحقيق المصلحة العامة.

وقد ساعدت هذه النظرية في تأسيس الديمقراطيات الغربية وفي تقوية النظام السياسي في المجتمعات الغربية على الوضع الذي نراه الآن من احترام قيمة الإنسان «المواطن» وإرادته التي هي أساس الشرعية القانونية والدستورية.

وحينما جاء الإسلام، وبعد وفاة الرسول الأكرم ﷺ، ظهرت البيعة، التي هي تعبير عن احترام إرادة الأمة المسلمة كي لا يولى عليها من تكره، ورسخ الفكر السياسي الإسلامي قاعدة أساسية وهي: «السلطان للأمة، والسيادة للشرع»، فالسلطان للأمة معناه أنها مصدر السلطات وأنها هي التي تمنح السلطة والشرعية أو تحجبها أو تسحبها، في إطار أن تكون السيادة للشريعة والحاكمية والهيمنة للقانون الإسلامي.

لكن عندما تم الاعتداء على إرادة الأمة، وعندما تم سرقة هذه الإرادة، تأسس الحكم الاستبدادي الديكتاتوري الشمولي في بلاد المسلمين وأصبحت الحال كما نرى لا تسر عدوًا ولا حبيبًا، ولن تنصلح الأحوال إلا باستعادة الأمة إرادتها وسيادتها، وباسترداد الأمة لحقها في اختيار حكامها وعزلهم إذا اقتضى الأمر.

البيعة الشرعية الصحيحة، أو حتى الانتخابات النزيهة والشفافة وغير المزورة، هي الطريق الوحيد لشرعية الحكم، أما إذا تم تخطي ذلك وتم اختطاف الحكم بالقوة وبالتزوير وبعيدًا عن إرادة الناس، فإنه يكون قد تأسس على أسس خاطئة وغير شرعية، ويكون النظام السياسي المرتكن إلى ذلك نظامًا مفتقدًا للشرعية.

ولعل هذا يفسر سبب الكوارث في بلادنا العربية؛ حيث إن النظم الفاقدة للشرعية والتأييد الشعبي هي أساس كل فساد، فهي لا تعبر عن الأمة وإنما تعبر عن مصالح خاصة ومطامع ضيقة، وتتحرك من خلال أجندة فاسدة.

النظم العربية الحديثة، في معظمها الآن، فاقدة للشرعية؛ لأنها فاقدة لدعم القاعدة الشعبية من الشارع العربي، فهي تستهين بالناس ولا تقيم لهم وزنًا، بل تعتقلهم وتعذبهم، لأنها ترى أن شرعيتها تستمدها من جهات خارجية لا من شعبها، وإذا أرادت هذه النظم تصحيح المعادلة فعليها أن تحترم شعوبها ولا تزور إراداتهم في الانتخابات، وأن تعمل لصالحهم لا لصالح مصالح خاصة وأجندات خارجية.

وإذا كانت الدولة العربية الحديثة قد فقدت شرعيتها باغتصابها السلطة اغتصابًا دون رضاء شعبي جماهيري، وإذا كانت قد فقدت شرعيتها كذلك بتفريطها في الاستقلال الوطني وتمكينها الغرب من اختراق مجتمعاتنا على كافة المستويات، وإذا كانت هذه النظم السياسية قد فشلت في تحرير الأرض العربية من الاحتلال الصهيوني، فإنها بذلك تكون قد جمعت كل عناصر الخيبة والفشل وفقدان الشرعية واستوجب الأمر وقفة جادة لتغييرها وتأسيس نظم سياسية شرعية ذات مرجعية شعبية مكانها، والإسلاميون هم العنصر الفاعل والمؤثر لقيادة الأمة نحو هذا التغيير المرتقب.

وهكذا فإن وظيفة النظم السياسية العربية التي وصلت إلى الحكم في فترة ما بعد الاستقلال الوطني والتحرر هي:

أولاً: إزاحة النظم السياسية الشمولية وتأسيس نظم شورية عادلة.

ثانيًا: وقف التغريب والعلمنة والهيمنة الغربية والعودة إلى الشرعية الإسلامية.

ثالثًا: تحرير الأرض العربية المحتلة.

وإذا فرطت النظم السياسية التي تقود الدول العربية في هذه الوظيفة بعناصرها الثلاثة أو فقدت عنصرًا من هذه العناصر، تكون قد فقدت شرعيتها ووجب تغييرها.

◆◆◆

obeikan.com

الفصل الرابع

هل الإسلاميون عائق أمام الديمقراطية؟

معظم الكتاب العلمانيين الذين ابتُليت بهم الأمة، يخرجون علينا بالأعاجيب والجهل والأباطيل التي قد ينخدع بها الكثير من عوام الناس ومحدودي الثقافة؛ بسبب تبني الإعلام الرسمي العلماني لهؤلاء العلمانيين، وظهورهم المستمر على صفحاته وشاشاته وموجاته الإذاعية.

جهلة العلمانيين يكذبون ويقولون إن الإسلاميين، بحكم تكوينهم الثقافي والنفسي والديني بل والجيني، محصنون ضد الديمقراطية، فهم بطبعهم يؤيدون الاستبداد والديكتاتورية، ويميلون إلى الرأي الواحد والحزب الواحد والنظام الشمولي. وهذا كذب صريح وافتراء لا حدود له، فالإسلاميون أكثر الناس معاناة من الديكتاتورية والنظم الشمولية، فعلى أيديها ذاقوا الموت والاعتقال والفصل والإبعاد والحصار والمراقبة ومصادرة الأموال والتقييد .. إلخ، فهل يعقل بعد ذلك أن يحبوا النظم الشمولية ويقتنعوا بجدواها سياسيًا وثقافيًا وفكريًا؟

إن الإسلاميين ذاقوا على يد النظام المصري الديكتاتوري منذ عام ١٩٥٢م وحتى الآن ما لا يمكن أن يتحمله أحد أو بطيقه، ففي عهد عبد الناصر حدث ولا حرج عن المحاكمات العسكرية والإعدامات والمحاكمات الصورية وأحكام المؤبد والتعذيب. وإذا كانت الأمور قد هدأت في عهد السادات من أجل التفرغ للحرب وتحرير سيناء المحتلة، إلا إن استهداف الإسلاميين سرعان ما عاد في عهد مبارك حتى أضحى استراتيجية عامة للدولة، لا تستهدف منع الإسلاميين من لعب أي

دور سياسي أو اجتماعي فقط، بل محاكمتهم عسكريًا ومصادرة أموالهم ووضعهم تحت المراقبة المستمرة ومنعهم من امتلاك أي وسائل إعلام أو تأسيس أي حزب سياسي.

ونفس ما ذاقه المصريون على يد أنظمة ثورة يوليو الثلاثة، ذاقه الإسلاميون في سوريا على يد النظام البعثي الشمولي، لدرجة قتل عشرات الآلاف منهم عام ١٩٨٢م وهدم مدينة «حماة» فوق رءوسهم ورءوس أهلها جميعًا، ثم تشريد مئات الآلاف منهم ومن السوريين جميعًا خارج سوريا، أما من ظل موجودًا بالداخل فهو إما في غياهب السجن وإما ملاحق مكبل مضيق عليه ممنوع من الحركة والفعل وحتى الكلام.

أما ما حدث للإسلاميين في تونس على يد بورقيبة وخلفه ابن علي فهو على نفس هذه الدرجة من البشاعة والعنف بل وأكثر، فقد كانت المعركة في تونس ليست ضد الإسلاميين فقط بل ضد الإسلام نفسه، اسمًا ورسمًا، وذاق الإسلاميون ولا يزالون على يد النظام التونسي ما لا يطيقه أحد من القتل والسجن والتعذيب والإبعاد.

وكانت تجربة الإسلاميين الجزائريين بعد تأسيس «جبهة الإنقاذ» واكتساحها للانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١م، مما دفع الجيش والنظام العلماني بدعم وتأييد غربي كامل إلى إلغائها ومصادرة حق الإسلاميين الذين حصلوا عليه بالانتخابات الحرة، كانت تجربة صارخة في ظلمها. وكان الطرف المنقلب على الديمقراطية هو الطرف العلماني المدعوم بالكامل من الغرب، ومع ذلك كانت الفجاجة العلمانية العربية صارخة وهي تعبر عن فرحها بإلغاء الانتخابات وإبعاد الإسلاميين ومنعهم من جني ثمار حقهم الشرعي، بزعم أن الإسلاميين يمارسون الديمقراطية لمرة واحدة فقط حتى يصلوا إلى الحكم ثم يلغون هذه الديمقراطية وينقلبون عليها

وينحازون للشمولية والديكتاتورية.

والكارثة أن الإسلاميين يتم منعهم من حقهم المشروع، ومع ذلك يتهمون بكل أنواع الاتهامات ويتم محاسبتهم على نواياهم وعن مستقبل في علم الغيب، بينما العلمانيون يرتكبون أبشع أنواع الديكتاتورية عن طريق إلغاء نتائج انتخابات حرة وحل الجبهة التي حصلت على تأييد الشارع الجزائري ومع ذلك يصفون أنفسهم بأنهم ديمقراطيون وأن الإسلاميين شموليون ديكتاتوريون!!

الطرف المسئول عن مجازر الدم التي أودت بحياة أكثر من مائة ألف جزائري، هو الطرف العلماني بالتأكيد، لأن إلغاء الانتخابات كان سببًا مباشرًا وحمل السلاح كان رد فعل طبيعي على ما حدث، والغريب أن العلمانيين تبجحوا ويتبجحون في تحميل مسئولية ما حدث للإسلاميين، وهكذا ينقلب الحق باطلاً والباطل حقًا.

العلمانيون يشنعون على الإسلاميين بأنهم يمارسون العنف الثقافي والسياسي، ونسوا أن كل فئات المجتمع تمارس العنف وليس الطرف الإسلامي وحده، فجميع التيارات تلجأ إلى العنف لطرح أفكارها، وتصفية حساباتها، والعلمانيون يفعلون ذلك، فالتجربة الناصرية في مصر تدل على أن الحكومة كانت أشرس من يلجأ للعنف. وفي الجزائر، التيار العلماني هو الذي يحكم وقد مارس ويمارس التصفية الجسدية.

وهناك ملاحظات على التيارات الفكرية جميعها من حيث الموقف من الشورى والديمقراطية، فهل الليبراليون عندما حكموا في بلادنا كانوا ديمقراطيين؟! هذا لم يحدث .. التطبيقات الديمقراطية عند من يدعون الليبرالية كانت حكمًا لفئة من الإقطاعيين أو الرأسماليين.. بينما كانت جماهير الشعب محرومة.. ولو نظرنا إلى الأحزاب الليبرالية فسوف نجد أن زعامتها وقياداتها كانت احتكارًا لفئة من الناس. والأحزاب والتيارات القومية هي التي أقامت الديكتاتوريات والنظم الشمولية على

مساحة العالم العربي بأكمله.. فالمناخ الذي نعيشه يعاني من سلبيات كثيرة فيما يتعلق بالديمقراطية والتوجهات الشورية.

التيارات الإسلامية قد يكون لديها مفاهيم خاطئة فيما يتعلق بالديمقراطية والشورى.. لكنها قد تكون أفضل من غيرها في هذا المجال.. ونحن لا ندري ماذا ستفعل إذا وصلت إلى الحكم، لأن هذا في علم الغيب.. لكننا نتصور أن كثيرًا من الحركات والجماعات الإسلامية لها في تنظيماتها مجالس شورى، وتتحدث كثيرًا عن موضوع الشورى.

إن العلمانيين يستمرون في نشر سمومهم، بالقول: إن الحركات الإسلامية لا تُنتج سوى وعي زائف ورُؤية مغلقة للعالم، كما أنها غير قادرة على استيعاب النظام الدولي الحديث، والتوقع العلماني لهذه الحركات هو أنها لن تكون في موقِع الأغلبية؛ لأن قوى اجتماعية عديدة في المجتمعات العربية ستتصدَّى لها؛ بسبب مواقفها الرجعية واندِفاعها في اتِّجاه مُضاد للتاريخ.

أحد هؤلاء المنظرين للعلمانية يضرب مثلاً لمقولاته المغرضة بحركة حماس، التي أساءت ـ حسب قوله ـ إدارة الصِّراع، فحصلت النَّكبة الشديدة التي حصلت في غزَّة في بداية عام ٢٠٠٩م، فالحركة التي فازت في انتخابات ديمقراطية لم تنتقِل من الأيديولوجيا إلى السياسة، بل استمرَّت في التَّعامل بعد انتصارها مع القوى والأحداث والعالم، بنفس المنهج الذي مارسته إيران وطبَّقه حزب الله، لإعادة نفس التَّجربة، وبالتالي انتهت إلى نفس المأزق؛ لأنها حركات لا تُحسن قراءة الوضع الدولي، ولا تفهم خصائِص النظام العالمي، وليس لها استراتيجية سياسية حقيقية.

ولهؤلاء الكذابين نقول: إن الأنظمة السياسية العربية التي تولت الحكم في فترة ما بعد الاستقلال عن المحتل الغربي، كانت في معظمها أنظمة علمانية ليس لها أي

امتدادات شعبية إسلامية، وقد استمرت هذه الأنظمة طويلاً في حكم دولنا العربية، وقد فشلت فشلاً ذريعًا في كل شيء.

فشلت الأنظمة السياسية العلمانية العربية في الحكم، بعد أن أسسته على الاستبداد والأحادية. وإبعاد الشعوب عن المشاركة، وفتحت السجون لكل من يعترض أو ينطق، فهل كانت هذه الأنظمة العربية إسلامية أو جاءت إلى الحكم بمساعدة الإسلاميين؟

لم يحدث هذا، وإنما كانت هذه الأنظمة علمانية قحة، تمتعت بالتأييد الواسع من العلمانيين الذين تحالفوا معها ودعموها وأيدوا جرائمها في حق الشعوب، وكان هؤلاء العلمانيون هم أعمدة هذه النظم الفكرية والثقافية والإعلامية، قدموا لها النصح وحصلوا على المغانم والوظائف والمناصب.

هؤلاء العلمانيون الذين يوجهون سهامهم وشبهاتهم للإسلاميين، نسوا الآن أنهم حرضوا ويحرضون الأنظمة السياسية العلمانية على الإسلاميين؛ من أجل منعهم من المشاركة السياسية، وكثير من العلمانيين يتشفون في حالة الاعتقال غير القانوني للإسلاميين، في الوقت الذي تدافع عن الإسلاميين جهات سياسية وحقوقية غربية، لأنها تعلم أن النظم السياسية العربية مفضوحة وغير منطقية في تعاملها معهم.

العلمانيون خائفون من الإسلاميين؛ لأنهم يتمتعون بتأييد شعبي واسع، ولأنه لو أتيحت انتخابات حقيقية ونزيهة على أي مستوى محلي أو برلماني أو رئاسي؛ فسوف يكسبونها بجدارة، وبالتالي فلن يكون للعلمانيين مكان.

الإسلاميون معروفون بنظافة اليد وصهارة الذيل، وأداؤهم في النقابات واتحادات الطلبة وغيرها شاهد على ذلك، فكيف يُقال إنهم يقفون ضد الإصلاح؟

أكبر مصائب العلمانية في عالمنا العربي أنها زرعت في البيئة العربية شجرة الوعي الزائف، فأصبحنا لا ندرك عدونا من صديقنا، فأسس الأدب والثقافة والفكر والسياسة التي وضعها هؤلاء العلمانيون عبر تحكمهم في أجهزة دولنا ومفاصلها؛ تركز على هدم الهوية الإسلامية، وكيل الاتهام للإسلام، ووصفه بالاستبداد والانغلاق، بينما يصورون الغرب على أنه القِبْلَة، والمثل الذي يُحتذى، فهل هذا هو الوعي الحقيقي؟!

ولمن يقولون عن الحركات الإسلامية إنها غير قادرة على استيعاب النظام الدولي الحديث، عليهم أن ينظروا إلى ما فعله الإسلاميون في تركيا من أداء مبهر على كل المستويات، بل إن ثورة إيران ـ التي نختلف معها تمامًا ـ قادت إيران لأن تكون قوة إقليمية كبيرة، وإذا ما أُتيح لأية حركة إسلامية الفرصة فإنها ستفعل نفس الشيء.

أما الادعاء بأن الحركات الإسلامية لن تكون في موقِع الأغلبية لأن قوى اجتماعية عديدة في المجتمعات العربية ستتصدَّى لها؛ بسبب مواقفها الرجعية واندِفاعها في اتِّجاه مُضادٍّ للتاريخ، فهذا نتيجة نيران الغيرة التي تأكل قلوب العلمانيين، فالحركة الإسلامية خير من يفهم العالم، لكنها تتعامل معه بكفاءة وندية، وليس بانبطاح كامل، كذلك الانبطاح لدى نظمنا السياسية التي يدعمها هؤلاء العلمانيون بكل ما يملكون.

ولهؤلاء العلمانيين نقول: إن ضرب «حماس» مثلاً على الفشل، هو الفشل بعينه، فهذه الحركة هي التي أحيت الجهاد الفلسطيني عبر الانتفاضة الأولى والثانية، بعد أن باعه «مناضلو» منظمة التحرير العلمانيون عبر اتفاق «أوسلو»، وعبر الفساد الذي يزكم الأنوف، وعبر التعاون والتنسيق الكامل مع اليهود والأمريكان وأعداء الأمة.

الفصل الخامس

قضايا كبرى تنتظر الحسم

رغم الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها الصحوة الإسلامية، إلا إن اختلافها الفكري والسياسي وتنازعها على قضايا خلافية، أسهم في تقزيم دورها وتهميشها وعزلها وجعل احتواءها من الأنظمة السياسية أمرًا سهلاً.

فتيارات الصحوة مختلفة في قضايا علمية وفكرية عديدة، إلا إن الخلاف السياسي هو العقبة الرئيسية التي تحول دون وحدة وتكامل التيارات الإسلامية المختلفة. فهناك خلاف على جدوى العمل السياسي نفسه، فمن هذه التيارات من يحرمه ويمنع الاشتراك في الانتخابات ويمنع كذلك الانضمام للأحزاب، ومنها ما يعتبر كل ذلك عديم القيمة والأهمية، وما زال قطاع غير قليل من الإسلاميين يرون أن الحل يكمن في الجهاد ضد الأنظمة الحاكمة وضد الغرب الذي يدعمها ويناصرها ضد شعوبها.

لقد بات ضروريًا أن تنتهي الخلافات بين فصائل الحركة الإسلامية في قضايا مهمة لا ينبغي أن تستمر الخلافات بشأنها حتى الآن، وهذه القضايا هي:

أولاً: الخروج على الدول والأنظمة لا يفيد

هذا الخلاف خطير وعلى قادة العمل الإسلامي حسمه، والقطاع الذي ما زال يؤمن بأفكار الجهاد والخروج على الحكام ويتخذ من فكر وسلوك تنظيم «القاعدة» النموذج الذي يحتذى، عليه أن يدرك أنه طوال التاريخ الإسلامي لم تنجح حركات الخروج على الحكام باستثناء حركة واحدة وهي خروج العباسيين على الدولة

الأموية وتمكنهم من إسقاطها.

وقد أدت حركات الخروج على الحكام إلى إراقة دماء المسلمين وإلى فتن كثيرة أضعفت المسلمين ودولهم، ولذلك تشدد متأخرو فقهاء أهل السنة والجماعة مع أفكار الخروج على الحكام، والفقهاء مجمعون على أنه لا يجوز إزالة الضرر بضرر أكبر منه، ومن شروط تغيير المنكر ألا يؤدي إلى منكر أكبر منه. وإذا كان هذا هو كلام فقهاء الأمة السابقين، فإن من حق الفقهاء الحاليين أن يكونوا أكثر تشددًا مع هذه القضية في زمن تترست فيه الأنظمة السياسية العربية بأجهزة الأمن والاستخبارات المتعددة وبالجيوش والشرطة والأمن المركزي وبالمساعدات الغربية المتعددة، بما يعني أن الأنظمة السياسية العربية على استعداد لأن تدمر بلادها وتبيد شعوبها بالكامل من أجل المحافظة على عروشها واستقرارها.

وقد رأينا نظام الرئيس السوري حافظ الأسد وهو يدمر مدينة «حماة» بالكامل عام ١٩٨٢م ويقتل عشرات الآلاف ويقتحم المدينة بالدبابات من أجل مواجهة فصيل إسلامي نشط في ذلك الوقت وهو «الإخوان المسلمون»، كما أسلفنا ورأينا نتيجة حادث المنصة في مصر وقتل الرئيس السادات وكيف أن ذلك أوجد ظروفًا أسوأ للعمل الإسلامي ولم يؤد إلى أي خير، ودفع النظام المصري إلى حشد وتسخير كل إمكانات مصر من أجل مواجهة الإسلاميين، وتكرر نفس الأمر في أقطار عربية عديدة.

إن مسألة الخروج على الحاكم الظالم أمر تحكمه الموازنات الشرعية الدقيقة، فالأمر مرتبط بغلبة الظن بإمكانية عزل ذلك الحاكم، وألا يترتب على ذلك فتنة أو مفسدة أعظم، والقاعدة الشرعية: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وكذلك القاعدة الشرعية: اختيار أهون الشرين، فإذا روعيت هذه المحاذير، يمكن بعد ذلك السعي في عزل الحاكم الظالم أو العميل، وكل بما يستطيع، وإلا فالصبر مع

محاولة تقليل آثار الظلم والمنكر، مع النشاط في العمل السياسي والاجتماعي السلمي من أجل شل حركة هذا الحاكم المستبد وعزله.

وإلى أنصار فكر «القاعدة» نهدي إليهم تجربة كل الفصائل الإسلامية المصرية. وقد كانت تجربة «الإخوان المسلمون» كأقدم وأكبر فصيل إسلامي، واضحة في تصحيح مسارها وفي تراجعها عن «التنظيم الخاص» الذي نفذ عمليات عسكرية، فتم حل هذا التنظيم، وأصدرت الجماعة بقلم مرشدها العام الثاني حسن الهضيبي كتاب «دعاة لا قضاة»، وبعدما اصطدمت الجماعة اصطدامًا مروعًا بالدولة عامي ١٩٥٤م، و١٩٦٥م، وبعدما خرج رموزها وأعضاؤها من السجون، تبنت الجماعة العمل السلمي وثبت صدقها فيه، فمنذ ذلك الوقت لم تتورط في أي عمل عسكري. وقد كان هذا الموقف الإخواني الفاصل والحازم نتيجة إدراك كامل بأن العنف لم يحقق للجماعة ما كانت تصبو إليه، بل إن انعكاساته السلبية كانت أكثر بكثير.

وما أدركه الإخوان مبكرًا، أدركته الجماعة الإسلامية التي خرجت على الدولة وقتلت الحاكم عام ١٩٨١م، بعد أن ظل قادتها وأعضاؤها في السجون أكثر من ربع قرن، ومع ذلك لم تتمكن من تحقيق ما كانت تسعى إليه، وعندها أدركت ما أدركه «الإخوان» مبكرًا تراجعت عن العنف ودخلت في عملية تصالح مع الدولة وأصدرت كتبها العديدة التي تؤصل لهذا الفكر الجديد.

وما أدركه «الإخوان المسلمون» و«الجماعة الإسلامية»، أدركته «جماعة الجهاد» .. فرع مصر في «وثيقة ترشيد العمل الجهادي» التي أصدرها القيادي الجهادي البارز د. سيد إمام الشريف.

الجميع أدركوا الحقيقة، وبقي جزء من فصيل الجهاد .. فرع أفغانستان بقيادة

د. أيمن الظواهري متحالفًا مع أسامة بن لادن، بقي هؤلاء مصرّين على مواجهة الجميع، ومستمسكين برأيهم الذي يخالفهم فيه علماء الأمة.

ثانيًا: حسم الموقف من الانتخابات

يبني الإسلاميون الرافضون للعمل السياسي أو المحرمون له موقفهم على أساس رفضهم لأهم مظهرين للعمل السياسي وهما: الانتخابات والأحزاب، لتعارضها – وفقًا لقولهم – مع الثوابت الشرعية. وإذا كان الاشتراك في الانتخابات المحلية أو الرئاسية أو النقابية أو الطلابية .. إلخ، لا يلقى هذا الرفض من هذه الشريحة من الإسلاميين فذلك لأن هذه الانتخابات لن تفرز عناصر تشريعية تشترك في تشريع القوانين، ولكن المنع والتحريم يرتبط بانتخابات المجالس التشريعية، التي يكون من اختصاصها إصدار وتشريع القوانين التي يمكن أن تصدر قوانين تخالف الشريعة.

إلا إن حكم دخول هذه المجالس والمشاركة فيها يختلف باختلاف الداخل والمشارك، فالداخل والمشارك بغرض تحقيق الديمقراطية بإباحة التشريع لغير الله طالما كان حكمًا للأغلبية، فهذا شرك مناف للتوحيد، إلا أن يكون صاحبه جاهلاً ومتأولاً ولم تبلغه الحجة، فلا يكفر بعينه حتى تقام عليه الحجة الرسالية.

أما الداخل والمشارك بغرض تطبيق الشرع - بشرط إعلان البراءة من الأصل الذي قامت عليه هذه المجالس من إعطاء حق التشريع لغير الله - فهذا من المسائل الاجتهادية المعاصرة، وهو مختلف فيه بين العلماء المعاصرين على قولين:

القول الأول: إن المشاركة في ذلك بغرض تطبيق الشرع طاعة إذا كانت المصلحة في ذلك.

القول الثاني: إن المشاركة في ذلك بغرض تطبيق الشرع لا تجوز شرعًا، وهذه المشاركة من باب الذنوب والمعاصي، وليست من باب الكفر والردة، لأن المشارك

حقق البراءة اعتقادًا، ولم يطبقها عملاً.

وأبناء الصحوة الإسلامية المشاركون في الانتخابات التشريعية، يدخلون الانتخابات التشريعية، بغرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتصدي للمحاولات العلمانية لإبعاد الشريعة، ويبتغون من ذلك المصلحة، ولا يتصور أنهم يريدون الاشتراك في إصدار التشريعات المخالفة للشريعة.

وعليه، فينبغي ألا يكون الأمر محلاً للخلاف والاختلاف بين فصائل الحركة الإسلامية، لأن نية الجميع وهدفهم هو خدمة الإسلام والدفاع عن الشريعة والتصدي لعلمنة مصر وتغريبها.

وربما يقول البعض: هل تلغي الانتحابات البيعة؟ وللإجابة على ذلك فإن أدوات مثل التصويت والانتخابات طالما عبرت عن جوهر البيعة والتي تشير وبشكل صريح ومن خلال اشتقاقها اللغوي إلى ارتباطها بالبيع، ومادام البيع عقدًا فإن البيعة عقد يرد عليه ما يرد على العقود من ضرورة توفر عناصر الرضا والعلم والاتفاق، وأن كل ما يشوب هذا العقد من إكراه وغش أو تدليس إنما يؤثر في هذا العقد بناءًا واستمرارًا وآثارًا، فالحكمة في لبيعة تكمن في الرضا والاختيار ومتى تحقق ذلك الرضا والاختيار في أشكال وأساليب تنظيمية كانت تلك الأساليب توافق الرؤية الإسلامية على الرغم من تسميتها بأسماء معاصرة، والبيعة حينما تؤخذ إكراهًا تفقد معناها، والانتخابات حينما تمارس تزويرًا تفقد معناها، فالعبرة هنا بممارسة الشكل التنظيمي بما يحقق الرضا والاطمئنان إلى تعبيره عن الاختيار[1].

وليس في القرآن والسنة صيغ محددة للحكم واختيار الحكام .. وعلى ذلك يمكن

(١) د. سيف الدين عبد الفتاح، ضمن تحقيق: « نقاط الالتقاء والافتراق بين الشورى والديمقراطية»، موقع مفكرة الإسلام، ١٥-٢-٢٠٠٧م.

أن تختلف هذه الصيغ باختلاف الزمان والمكان وحسب تطور المجتمعات طالما لم تخالف نصًا آمرًا أو تتعارض معه، فيمكن هنا أن نأخذ من الديمقراطية أو نضيف إليها بما يتلاءم مع ظروفنا، وإذا كان نظام البيعة سهلاً في المجتمع الإسلامي الأول البسيط فإن اجتهادنا يمكن أن يقودنا إلى القول إن الانتخابات طالما أجريت بنزاهة ودون تزوير وكانت تحقق إرادة الناخبين فهي قد أدت وظيفة البيعة تمامًا، وتكون أكثر مناسبة للعصر من البيعة[1].

ثالثًا: حسم الموقف من الأحزاب

القطاع الإسلامي الرافض للأحزاب، وبخاصة منها العلمانية، يقول إن من شأنها أن تشتت كلمة الأمة، وتفرق وحدتها، وتعدد ولاءاتها في فرق وأحزاب – متباغضة متناحرة ومتنافرة – ما أنزل الله بها من سلطان. وهذا بخلاف ما أمر به الإسلام من الوحدة والاعتصام بحبل الله جميعًا، وما نهى عنه من التفرق والاختلاف، والتنافر والتباغض، كما قال تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴾ [آل عمران:١٠٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾ [الأنفال:٤٦]. وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ﴾ [الأنعام:١٥٩].

وصح عن النبي ﷺ أنه قال: «**عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد، ومن أراد بُحبوحة الجنة فليلزم الجماعة**». وغيرها كثير من النصوص الشرعية التي تدلل على أن الأحزاب والشيع مرض عضال، يجب استئصاله والبعد عنه.

(١) المستشار طارق البشري، ضمن تحقيق: « نقاط الالتقاء والافتراق بين الشورى والديمقراطية»، موقع مفكرة الإسلام، ١٥-٢-٢٠٠٧م.

ويرى هؤلاء النفر من الإسلاميين أن في الوحدة قوة، وفي الفرقة ضعف، وفي المثل: أُكلت يوم أُكِل الثور الأبيض، وهذا أمر قد تنبه له العدو الكافر، فعمل ولا يزال يعمل على توسيع ساحة الفرقة بين المسلمين – بغرس عوامل الفرقة والاختلاف – ليسهل عليه غزوهم، وتفريق كلمتهم، ونهب خيراتهم من دون أدنى مقاومة منهم.

أما القطاع الأكبر والأعرض من الإسلاميين فيؤيد العمل من خلال الأحزاب ويؤيد تأسيسها والاشتراك فيها بل ويطالب بأن تكون للإسلاميين أحزابهم التي يعملون من خلالها.

ويرى بعض المفكرين الإسلاميين مثل د. محمد سليم العوا أننا لا ينبغي أن نؤاخذ بالفقه الموروث القديم، فلنا زماننا ومكاننا اللذان نستطيع أن نجتهد فيهما، فقديمًا قالوا لنا الأحزاب رجس من عمل الشيطان، غير أن النابهين من مفكرينا المعاصرين قالوا إن الأصل في مسألة الأحزاب أنها تبنى على مسألة سابقة لها وهي التعددية، فالله خلق الخلق متعددًا، فالأشجار وأنواع الطيور متعددة، فهل يعقل أن يكون البشر كلهم غير متنوعين؟ لقد نظرنا في القرآن والسنة لنري هل الإسلام منع الأحزاب فلم نجد شيئًا، وجدنا الحديث عن الأحزاب التي ناوأت الرسول وحاربت المسلمين فقط، وليس استخدام كلمة حزب في هذا السياق دليلاً على منع قيام حزب في النظام الإسلامي[1].

وهناك كلام ثمين لابن تيمية عندما سئل عن جماعة اتحدوا على رأى لهم واتخذوا لهم رئيسًا سموه رأس الحزب فهل هذا يجوز شرعًا؟ فأجاب: إن كانوا لم يزيدوا في الشرع

(١) ضمن ندوة «التجديد السياسي في الفكر الإسلامي»، المنعقدة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مارس ١٩٩٢.

ولم ينقصوا منه فهم من الأحزاب الذين امتدحهم الله بقوله ﴿أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ﴾ ، وإن كانوا زادوا من ذلك ونقصوا كالتعصب لحزبهم، فهذا منهي عنه.

فابن تيمية لم يذم اجتهادهم السياسي وهذا يطمئننا أن كلامنا في التعددية والأحزاب ليس بعيدًا عن منطق الإسلام.

أما د. يوسف القرضاوي فيؤكد أنه لا يوجد مانع شرعي من وجود أكثر من حزب سياسي داخل الدولة الإسلامية، إذ المنع الشرعي يحتاج إلى نص ولا نص.

بل إن هذا التعدد قد يكون ضرورة في هذا العصر، لأنه يمثل صمام أمان من استبداد فرد أو فئة معينة بالحكم، وتسلطها على سائر الناس، وتحكمها في رقاب الآخرين، وفقدان أية قوة تستطيع أن تقول لها: لا، أو: لم؟ كما دلّ على ذلك قراءة التاريخ، واستقراء الواقع.

كل ما يشترط لتكتسب هذه الأحزاب شرعية وجودها أمران أساسيان:

١ ـ أن تعترف بالإسلام ـ عقيدة وشريعة ـ ولا تعاديه أو تتنكر له، وإن كان لها اجتهاد خاص في فهمه، في ضوء الأصول العلمية المقررة.

٢ ـ ألا تعمل لحساب جهة معادية للإسلام ولأمته، أيًا كان اسمها وموقعها.

فلا يجوز أن ينشأ حزب يدعو إلى الإلحاد أو الإباحية أو اللادينية، أو يطعن في الأديان السماوية عامة، أو في الإسلام خاصة، أو يستخف بمقدسات الإسلام: عقيدته أو شريعته و قرآنه، أو نبيه عليه الصلاة والسلام.

وقد استطاعت البشرية في عصرنا ـ بعد صراع مرير، وكفاح طويل ـ أن تصل إلى صيغة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتقويم عوج السلطان، دون إراقة للدماء وتلك هي وجود (قوى سياسية) لا تقدر السلطة الحاكمة على القضاء عليها بسهولة، وهي ما يطلق عليها (الأحزاب).

فإذا أردنا أن يكون لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر معناها وقوتها وأثرها في عصرنا، فلا يكفي أن تظل فريضة فردية محدودة الأثر، محدودة القدرة، ولا بد من تطوير صورتها، بحيث تقوم بها قوة تقدر على أن تأمر وتنهى، وتنذر وتحذر، وأن تقول عندما تؤمر بمعصية لا سمع ولا طاعة. وأن تؤلب القوى السياسية على السلطة إذا طغت، فتسقطها بغير العنف والدم.

إن تكوين هذه الأحزاب أو الجماعات السياسية أصبحت وسيلة لازمة لمقاومة طغيان السلطات الحاكمة ومحاسبتها، وردها إلى سواء الصراط، أو إسقاطها ليحل غيرها محلها، وهي التي يمكن بها الاحتساب على الحكومة، والقيام بواجب النصيحة والأمر بالمعروف، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

وللخروج من الخلاف فإن لا أحد من الإسلاميين يؤيد الأحزاب العلمانية التي تعادي الإسلام والشريعة، بل كل الإسلاميين يعادون هذه الأحزاب وينتقدونها، وإذا حدث وقام أي فصيل إسلامي بتأسيس حزب سياسي فإن هذا الحزب سيكون له برنامجه الإسلامي الذي يهدف إلى تحكيم الشريعة ونصرة الإسلام، وينحصر الخلاف فقط في التحالف مع العلمانيين في أحزابهم العلمانية .. وإذا حدث هذا فينبغي أن يتفق الجميع على أن المنع هو الأولى.

رابعًا: لتكن الديمقراطية آلية للشورى

العلاقة بين الشورى والديمقراطية .. قضية لم يحسمها الإسلاميون بعد، فمن حيث المبدأ يرى كثير من العلماء أن الشورى الإسلامية غير ملزمة، ثم يرى قطاع من الإسلاميين أن الديمقراطية مرفوضة لأنها تناقض الشريعة الإسلامية لأن لبها هو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه وتصبح المرجعية ليست الشريعة وإنما أهواء الناس ورغباتهم وما تواضعوا عليه.

والأمر يحتاج إيضاحًا وتفصيلاً، فالديمقراطية مأخوذة من كلمة يونانية معناها حكومة الشعب ويقصد بها أن الشعب يختار حاكمه ويشارك في تسيير أمور بلاده وأن الشعب يحاسب الحاكم ويستطيع أن يعزله إذا انحرف. ومعناها أيضًا أن حرية التعبير واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان متاحة، فهذه الأمور موجودة في الديمقراطية وهي موجودة في الإسلام قبل أن توجد في الغرب، فهناك جزء مشترك بين الشورى والديمقراطية في هذه النقطة، فالله سبحانه قال لرسوله ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ والرسول كان يوحى إليه وكان يستطيع أن ينفرد بالسلطة، فهو ليس في حاجة لآراء البشر ولكن الله سبحانه كان يعلمه ويعلم المسلمين، والله تعالى قال للمجتمع الإسلامي ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ فالشورى إذًا من أسس الإسلام، ليست أساسًا سياسيًا فقط ولكنها أساس اجتماعي أيضًا.

والفرق بين الشورى والديمقراطية أن المشاركة بالرأي واختيار الحاكم ومراجعته تأتي مرجعيتها من الناس في النظام الديمقراطي، أما في النظام الإسلامي فمرجعيتها من الإسلام، والتحليل والتحريم لا يملكه بشر، فنحن عندنا شيء يحدنا هو الشريعة أما في الديمقراطية فلا شيء يحدهم.

وهكذا فإن الاختلاف بين الشورى والديمقراطية هو اختلاف في المرجعية فقط، فمرجعية المسلمين في الشريعة وهناك خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها، أما لب الموضوع فواحد، وهو قدرة الشعب والجمهور على فرض إرادته واختيار حكامه ومحاسبتهم، وهذا حق أصيل ومقرر في الشريعة ولا يهمنا الاختلاف في الألفاظ[1].

إننا إذا أردنا أن نقارن بين الشورى والديمقراطية فلابد أن يسير الحديث في

(١) د. محمد سليم العوا، ضمن تحقيق: «نقاط الالتقاء والافتراق بين الشورى والديمقراطية»، موقع مفكرة الإسلام، ١٥-٢-٢٠٠٧م.

عدة مستويات:

المستوى الأول: هو مستوى المفهوم، فحينما نتأمل مفهوم الديمقراطية نجده يتحدث عن مجموعة من القواعد مثل التعددية والتوازن بين القوى السياسية وتداخل السلطة ومحاولة استيعاب القوى الجديدة.

والمستوى الثاني: هو مستوى النظم والإجراءات، وفيه ينصب الحديث عن الأغلبية والحياة النيابية والحزبية والانتخابات وغيرها.

والمستوى الثالث: هو مستوى الحركة، والديمقراطية تنوعت هنا في التطبيقات من خبرة إلى أخرى، سواء كان التنوع على المستوى التاريخي بمعنى الامتداد الزمني أو الأماكن المختلفة أو الأيديولوجيات المختلفة، غير أن البعض حينما يتحدث عن الشورى ويقابلها بالديمقراطية يتصور أن هناك تناقضًا بينهما، ولكن في الحقيقة فهما كفكرين ضد الاستبداد والديكتاتورية. أما الاختلاف بينهما فهو اختلاف في الدرجة أي رغبة المسلمين في أن يتجاوزوا المعايب التي ترتبط بالفكرة الديمقراطية، وطرح الشورى كبديل لا يعني الرفض الكامل للديمقراطية.. ومن هنا ففي ضوء التعريف الذي يؤكد على الجوهر الديمقراطي نجد أن الشورى تتضمن كل هذه العناصر التي تعبر عن الرضا والاختيار إلا أنها مع ذلك تتم وفق ضوابط وحدود الشريعة.

وهكذا، فنحن مطالبون بالاجتهاد لترجمة فقه الشورى إلى مجموعة من المؤسسات والإجراءات تعبر عن جوهر الرضا الكامن في مفهوم الشورى، فالمجتهدون لهم أن يضيفوا إلى الإجراءات التي كانت موجودة، وقضية مثل قضية الأحزاب يجب أن ترد حين الحديث عنها إلى أصل الاختلاف باعتباره سنة والتعدد باعتباره فطرة، وهنا تبدو تنظيمات تمثل الاختيارات أمرًا لا مفر منه بالنسبة

للوسائل وما تمثله من اختلاف تنوع في حدود النظام العام التي يمكن تحديدها في أصول العقيدة وقطعيات الشريعة[1].

وللخروج من هذا الخلاف، فإننا يجب أن نعلم أن الديمقراطية ليست نظامًا سياسيًا ولا منظومة فكرية وثقافية، إنما هي إجراءات لفلسفة ونظام آخرين، هما الليبرالية في إطارها العلماني الدنيوي اللاديني.

فالمرجعية الغربية الكبرى، أي المنهج والمنظومة الفكرية والثقافية، هي العلمانية بشكلها الليبرالي الرأسمالي، أما الديمقراطية فما هي إلا الآليات والإجراءات والوسائل المنفذة للمنهج والفلسفة والنظام.

وإذا كان الإسلام بعقيدته وشريعته، هو المرجعية التي يرجع إليها المسلمون في كل شيء، فإن هذه المرجعية تغنينا تمامًا عن علمانية الغرب ورأسماليته وليبراليته، وإذا اخترنا الديمقراطية هنا فينبغي أن تكون في إطار المرجعية الإسلامية والشريعة لا أن تكون في إطار العلمانية الغربية، ويكون اختيارنا للديمقراطية كإجراءات فقط، بمعنى أن تساعدنا في تحقيق المشاركة السياسية والعدالة والتصدي للاستبداد، ولا تكون مدخلاً للتشريع المضاد للشريعة، فما نريده هو ديمقراطية تحترم الشريعة وتأتمر بأمرها وليست ديمقراطية تضاد الشريعة وتخاصمها.

◆◆◆

(١) د. سيف الدين عبد الفتاح، مصدر سابق.

الفصل السادس

تفعيل دور الأمة .. أهم الأولويات

هل التخلف هو قدر العرب المحتوم؟ أليس هناك أمل في نهضة عربية تنفض غبار قرون الانحطاط عن هذه الأمة التي ذاقت عز المجد من قبل؟ وإذا كان مشروع جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده قد فشل في تحقيق النهضة على الأساس الإسلامي، وإذا كان كذلك مشروع النهضة «التنويري» الذي بدأه رموز العلمانية والتغريب في بداية القرن الحالي قد فشل أيضًا في تحقيق النهضة المنشودة، ومن قبل هذين المشروعين فشل مشروع محمد علي في تحقيق النهضة لمصر، كما فشل مشروع جمال عبد الناصر بعد ذلك في تحقيق الشيء نفسه، فهل هناك أمل في النجاح بعد كل هذا الفشل والإخفاق؟ وما هي ملامح مشروع النهضة المنتظر؟

لقد توصّل الإنسان بعد تجاربه الطويلة في الحياة الجماعية إلى اتّخاذ نظام الدولة نظاما اجتماعيًا يشرف على الحياة العامّة ويرتّب شؤونها، ويكفّ الأفراد والجماعات عن الصراعات المهلكة، ويوجّههم إلى التعاون المثمر، وقد أصبحت المهمّة الأساسية للدولة هي أن توفّر للمجتمع الشروط الأساسية للنموّ الحضاري، من أمن داخلي وخارجي، وتنظيم إداري، وتخطيط مستقبلي، وتيسير لسبل الريادة في التفكير والتدبير والإنجاز.

ولكنّ التاريخ عرف نماذج من الدول انحرفت فيها الدولة عن القيام بهذه المهمّة الأساسية، التي من أجلها وجدت، بل لم يقف انحرافها أحيانا عند عجزها عن توفير شروط النهضة، وإنّما تحوّلت إلى عوامل مضادّة، تعطّل المجتمع عن حركة

النموّ الحضاري، وتعطّل طاقاته الذاتية عن النهضة، ونحسب أنّ الدولة العربية الحديثة ليست ببعيدة عن أن تمثّل هذا الأنموذج المعطّل للنموّ الحضاري للأمّة العربية.

لما نشأت الدولة العربية الحديثة كان أمام مؤسسيها أنموذجان للدولة مرشّحان للاقتباس منهما، والاستفادة من التجربة الحضارية فيهما: أنموذج الدولة الإسلامية، كما رسمت معالمها التوجيهات الدينية، وكما تحقّقت في التجربة التاريخية، وأنموذج الدولة الغربية الحديثة، كما هي قائمة بالفعل في البلاد الأوروبية، على وجه الخصوص.

ولم تكن الدولة الإسلامية محلّ نظر ودرس من قِبل أولئك الصّنّاع، بنيّة الاقتباس منها، بالرغم من أنّها تمثّل مخزونًا حضاريًا ثريًّا للأمّة، في شأن الحكم والبناء الحضاري، بل صُرف عنها النظر بصفة شبه مطلقة، واستدارت الأنظار كلّية إلى الدولة الغربية الحديثة، التي أعشى بهرجها الأبصار، لتكون محلّ الاقتباس بل المحاكاة والاحتذاء.

وقد كان لهذا الموقف غير المنطقي من الناحية المنهجية، وغير الوفيّ من الناحية الثقافية والحضارية، أثر بالغ السوء في بناء الدولة العربية الحديثة، وفي علاقتها بالمجتمع، وفي نتائج إدارتها للأمّة من أجل النهضة.

ربّما كانت بعض سلبيات الدولة الإسلامية، كما تحقّقت في واقع التاريخ، مثل ما فشا فيها من استبداد سياسي، ومثل قصورها في بناء المؤسّسات السياسية الثابتة، صارفًا حاسمًا عن النظر فيها، من أجل الاقتباس، ولكنّ ذلك كما أنه خطأ منهجي، كان أيضًا صارفًا عن استفادة قيّمة من جوانب إيجابية كثيرة في تلك الدولة، أثبتت التجربة نجاعتها في إدارة المجتمع، وفي تحقيق النموّ الحضاري، فخسرت الدولة

العربية الحديثة بذلك مصدرًا مهمًّا من مصادر البناء المثمر، وحصدت نتيجة خطئها فشلاً في إدارة المجتمع، واستنهاض قواه الفاعلة.

ولعلّ من أهمّ إيجابيات الدولة الإسلامية، التي حرمت منها الدولة العربية الحديثة، فباءت في شأنها بالخسران، ما كانت تلك الدولة تتيحه للمجتمع من هامش واسع لحرّية التصرّف في الشؤون العامّة، ومن المسؤولية في البناء الحضاري، إذ لم تكن الدولة الإسلامية تقبض من السلطات بصفة قويّة مباشرة، إلاّ على سلطة الأمن، بالمعنى الموسّع، الذي يشمل دفع العدوان الخارجي، وإقامة العدل بين الناس، وإشاعة الطمأنينة فيهم، وذلك من خلال مؤسّسات الجيش والشرطة والحسبة والقضاء وما في حكمها، وأمّا المهامّ البنائيّة فهي في مجملها تركت في إنجازها للأمّة، ولم يكن للدولة إلاّ دور الإشراف العامّ، وتوفير الشروط الممكّنة من الابتكار ومن الإنجاز.

لقد كان المجتمع الإسلامي، هو الذي يمارس مهمّة التربية والتعليم، من خلال المؤسّسات التعليمية الأهلية، ويمارس مهمّة البناء الاقتصادي، من خلال مؤسّسة الأوقاف، ويمارس مهمّة الرّعاية الاجتماعية، من خلال مؤسّسات التكافل، في دوائر اجتماعية متعدّدة، ولمّا كانت هذه المهامّ ذات البعد الاستراتيجي في البناء الحضاري قد تكفّلت بها الأمّة، فإنّها لم تتأثّر كثيرًا بما تعرّضت له الدولة من اضطرابات سياسية، بل ومن انكسارات عسكرية مدمّرة، فقد ظلّت الحضارة الإسلامية تنمو في شتّى المجالات، بالرغم ممّا أصاب الدولة من انتكاسات، وما تعرّضت له من أحداث طامّة.

وعلى سبيل المثال فإنّ الدولة الإسلامية لما كانت تتعرّض للاضطراب الشديد بالانتقال من الأمويين إلى العبّاسيين، وبالفتنة بين المأمون العبّاسي وأخيه الأمين،

فإنّها كانت في الوقت ذاته تشهد أزهى عصورها في البناء الحضاري العام، فقد كان الحكم منهمكًا في الفتنة، وكانت الأمّة بما لها من استقلالية منهمكة في البناء.

وقد لا يجد المؤرّخون تفسيرًا غير هذا التفسير لحقيقة استمرارية الحضارة الإسلامية، بالرغم من تعرّض الدولة الإسلامية لطامّات، عرف التاريخ سقوط حضارات عاتية، بسبب ما هو دونها من الخطوب بكثير.

والدولة الحديثة في الغرب حينما اتجه ناحيتها بُناة الدولة العربية للنسج على منوالها، كانت قد انتهجت في إدارة الحياة نهج الإشراف المباشر على المرافق العامّة، التي كانت تضطلع بها الأمّة في الدولة الإسلامية، فتولّت هي التخطيط والتنفيذ، بصفة كاملة لشؤون التربية والاقتصاد والرعاية الاجتماعية وغيرها من المهامّ الاستراتيجية، ولكنّ هذا التولّي المباشر لتلك الشؤون، كان بتفويض من الأمّة، ونيابة عنها، وفق عقد مراضاة بين الطرفين، تقرّر فيه الأمّة ما تشاء، وتنفّذ فيه الدولة تلك القرارات، تحت المراقبة والمحاسبة من الوكيل المفوّض، فصار ذلك يشبه أن يكون وجهًا آخر لتولّي الأمّة لشؤونها الاستراتيجية، كما انتهجته الدولة الإسلامية بصفة مباشرة، ولكنّه وجه مبنيّ على قواعد من المؤسّسات الثابتة والقوانين الملزمة.

ولكنّ الدولة العربية الحديثة لمّا نسخت منهج الدولة الغربية في الإدارة الشاملة لحياة الأمّة، أسقطت منه أهمّ عناصره، وهو التفويض الشعبي، فإذا هي تستولي على جميع مقاليد الحياة العامّة، وتدّعي لنفسها القدرة على النهوض بهذا العبء الثقيل، ثمّ هي تسلب من الأمّة في ذلك الاستيلاء، وبذلك الادّعاء، حقّ القيام المباشر على شؤونها، وحقّ الإنابة عنها، وحقّ الاختيار لنمط ما نريد جميعًا، ومضت هي بمعزل عن الأمّة تقرّر في كلّ شيء، وتنفّذ في كلّ شيء، متجاوزة الدولة الغربية في أصل ما

انتهت إليه من مبدأ التفويض والنيابة، ومتجاوزة إيّاها في حجم ومساحة ما تعهّدت به من النيابة عن الشعب في إدارة حياته.

ولمّا كانت المهمّة، التي ادّعتها الدولة العربية الحديثة لنفسها غير قائمة على أساس من الحقّ في أصلها، وغير مقدور عليها في الواقع من قِبل الدولة عمومًا، ومن قبل الدولة العربية الحديثة التكوين خصوصًا، فإنّ الفشل في أدائها كان محتومًا، ولمّا استشعرت الدولة ذلك الفشل، أصبحت في سبيل إخفائه، والتنصّل من تبعاته، تخبط خبط عشواء، على غير محجّة بيّنة، وإلى غير هدف معلوم، فإذا هي تردّ على المجتمع كثيرًا من المهامّ، التي سلبته إيّاها، ولكن على مستوى التنفيذ فقط، حتى انتهت أحيانًا، لمّا عجزت عن أداء مهمّتها الأساسية، وهي حفظ الأمن، إلى أن تعهد بهذه المهمّة لهيئات شعبية تسلّحها لتقوم بحفظ الأمن بدلاً منها، وأمّا الاختيار والقرار، الذي هو من الحقّ المطلق للأمّة، فقد احتفظت به لنفسها، واستماتت في الاستئثار به والدفاع عنه.

لقد انتهى أمر الدولة العربية الحديثة في هذا الشأن إلى ضرب من الكاريكاتير المضحك المحزن في آن معًا، فهي قد استدارت عن تجربة الدولة الإسلامية في إفساحها مجالاً واسعًا من حرّية الإنجاز الحضاري للأمّة، والحال أنّ تلك الدولة هي الأنموذج الأقرب منها روحيًا وثقافيًا، ثمّ ذهبت تنسخ تجربة الدولة الغربية الحديثة، ولكنّه نسخ ممسوخ، إذ قد أصبحت فيه شمولية الدولة، تضمّ شمولية الاختيار إلى شمولية التنفيذ، فأُلغي دور الأمّة قرارًا اختياريًا وتنفيذًا عمليًا، ثمّ انتهى الأمر إلى أن استبدّت الدولة بالاختيار، وتقاعست في مستلزمات التنفيذ، ملقية بالكثير من أحمالها على عاتق الأمّة، التي أصبح عليها أن تنفّذ ما تختاره لها الدولة، وبذلك أصبحت هذه الدولة تطّرح في كلّ مرحلة أحسن الأوضاع، وتأخذ

بأسوأها، حتى تمحّضت لها السيّئات.

ولا شكّ أنّ هذا المنتهى، الذي انتهت إليه الدولة العربية الحديثة، كانت له آثاره بالغة السوء على حركة النهضة، إذ النهضة لا تقوم بها إلاّ الأمّة، التي منها يكون الاختيار، ومن خصوبتها ينشأ الابتكار، وبيدها أو على عينها يتمّ الإنجاز، وما مهمّة الدولة إلاّ توفير الأسباب الدافعة إلى ذلك، والمساعدة عليه، وانتهاج الطرق الإدارية المفعّلة له والميسّرة لمسالكه.

وإذا ادّعت الدولة العربية الحديثة أنّها ستقوم- بديلا عن الأمّة- بإنجاز كلّ تلك المهامّ، ومنعت المجتمع من أن ينتظم في مؤسّسات سياسية واقتصادية وتربوية، يقوم من خلالها بمهامّه الحضارية، وإن هي سمحت بشيء من ذلك، فبشرط أن تطبّق اختياراتها هي لا اختياراته هو، ثمّ هي قابلت بالقمع كلّ الاحتجاجات الصادرة عن المجتمع، ناقدة لهذا الوضع، ومطالبة بتصحيحه، وكانت خلاصة ذلك كلّه كبت قوى الأمّة أن تنطلق، وإعاقة خصوبتها أن تثمر، والحجر على قدراتها أن تأخذ طريق الابتكار والإبداع، فانكفأت على ذاتها تجترّ انكسارها، وتراوح مكانها في ميدان التقدّم، إن لم تكن تقهقرت في أكثر من مجال من مجالات الحياة.

لكل ما سبق، أصبحت الحركة الإسلامية مطالبة بتصحيح المعادلة المختلة، على الأقل من جانبها هي، فإذا كانت الدولة العربية الحديثة قد همشت دور الأمة وعطلته، واستغنت عن الجماهير، وغرتها السلطة والقوة ففقدت شرعية موافقة الناس ورضاهم وتأييدهم، واكتسبت في المقابل معارضتهم وكراهيتهم وعدم رضاهم، وتحول الأمر إلى استبداد كامل وطغيان وديكتاتورية مطلقة، فإن الحركة الإسلامية مطالبة بأن تعيد صياغة برامجها الثقافية على أساس أن الأمة هي مصدر السلطات وهي الأساس الذي يستلهم منه السياسيون برامجهم، وبالتالي فإن

الارتباط بالشارع وبالناس والتواصل معهم هو أساس نجاح أي مشروع سياسي أو اجتماعي أو نهضوي. ويجب أن يتربى شباب الحركات الإسلامية على ذلك وعلى احترام إرادة الأمة وعلى خدمة الناس وعدم التعالي عليهم وعدم الانعزال والانفصال النفسي والمادي عنهم، مهما كانت الأسباب، حتى إذا تهيأت الظروف ووجدت الحركة الإسلامية نفسها في سدة الحكم في يوم من الأيام، يتم تفعيل هذه الثقافة الساكنة في عقول ونفوس الإسلاميين وتحويلها إلى واقع حي وملموس، حتى يكون الإسلاميون بديلاً حقيقيًا لأنظمة الحكم المستبدة الحالية.

والمعادلة لن تستقيم إلا بهذا الفكر وهذا السلوك، ولو أهمل الإسلاميون ذلك فلربما أصبحوا ذات يوم، حين يصلوا إلى الحكم، أكثر ديكتاتورية واستبدادًا من الأنظمة الاستبدادية القائمة، وبذلك يخسر الإسلام كثيرًا، وتتأكد مقولات العلمانيين التي يؤكدون فيها النزوع الطبيعي للإسلاميين ناحية الاستبداد وافتقاد المعايير الديمقراطية.

◆ ◆ ◆